● أخبار قصيرة

توفير ١٧/٤ مليار دولار من العملات الأجنبية للواردات

أعلن البنك المركزي الإيراني عن توفير ١٧ ملياراً و٤١٧ مليون دولار من العملة الأجنبية لاستيراد السلع الأساسية والأدوية والسلع التجارية والتجارية اعتباراً من بداية العام الجاري وحتى ٨ تموز، ٣ مليارات و٩٧٥ مليوناً منها للسلع الأساسية والدواء.

وأفاد المركزي الإيراني، أمس السبت، إنه في الفترة من بداية أبريل إلى ٨ يوليو من هذا العام، قدم البنك المركزي ١٧ ملياراً و٤١٧ مليون دولار من العملات الأجنبية لاستيراد السلع الأساسية والأدوية والسلع التجارية واستيراد السلع الأساسية. وتم توفير ٣ مليارات و٩٧٥ مليون دولار للسلع الأساسية، و٩ مليارات و٨٧٧ مليون دولار للسلع التجارية، و٣٤٥ مليون دولار للخدمات، و٣ مليارات و٢٢٠ مليون دولار للاستيراد.

وبحسب هذا التقرير، فقد تم خلال هذه الفترة توفير ٣ مليارات و٢٥٤ مليون دولار لاستيراد السلع الزراعية الأساسية بما في ذلك القمح والبذور الزيتية ومدخلات الثروة الحيوانية، و٧٢١ مليون دولار للأدوية والمواد الأولية الصيدلانية والمعدات الطبية، وتم دفع ٣ مليارات و٩٧٥ مليون دولار للسلع الأساسية والأدوية بمعدل ٢٨٥٠٠ تومان بهدف دعم المستهلكين وتوفير الوصول إلى السلع الأساسية بسعر أرخص.

كما بلغ عرض النقد الأجنبي لصناعات النقل والسيارات ملياراً و٢٩٨ مليون دولار، وصناعات المعدات الكهربائية والإلكترونية ملياراً و٤٦٨ مليون دولار، وصناعات التعدين ٦٥٦ مليون دولار، والآلات ومعدات الإنتاج ٨٠٣ ملايين دولار، والمنسوجات ٤٣٨ مليون دولار. كما حصلت هذه المجموعات من الصناعات على ٧٤٠ و١٥٥ و٦٠٨ و٦١٤ و٢٩ مليون دولار بالعملة المتفق عليها أو الاستيراد مقابل التصدير حتى نهاية ٨ يوليو من العام الجاري.

إيران تشارك في معرض إكسبو اليابان ٢٠٢٥

أتيحت الفرصة للتعريف بقدرات إيران التصديرية في مجال الصناعة والتكنولوجيا في معرض إكسبو ٢٠٢٥ في أوساكا باليابان.

ويعد معرض اليابان ٢٠٢٥ أحد أكبر معارض الصناعة والتكنولوجيا في العالم، وقد وجدت إيران الفرصة للمشاركة في هذا المعرض، ويمكن استغلال هذه الفرصة للتعريف بقدرات إيران في هذا المجال.

ووفقاً لقاعدة المعلومات الخاصة بشركة المعارض الدولية الإيرانية، فان إتفاقية المشاركة الرسمية لإيران في معرض إكسبو ٢٠٢٥ أوساكا اليابان انعقدت بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المعارض الدولية الإيرانية، والأمين العام لجمعية إكسبو ٢٠٢٥ اليابانية، والمفوض العام لمعرض إكسبو ٢٠٢٥.

فيما صادراتها تقفز لأعلى مستوى في ٥ سنوات

إيران الثانية عالمياً في زيادة إنتاج النفط والمكثفات

يزيد نمو إنتاج النفط الخام والمكثفات الإيرانية بنسبة ١٩٪ في عام ٢٠٢٣ والذي تم تحقيقه على الرغم من استمرار العقوبات الأمريكية

الوفاق/ وكالات

بحسب إحصاءات معهد IE البريطاني، أصبحت إيران الدولة الثانية في العالم في إنتاج النفط والمكثفات النفطية بعد أن سجل هذا القطاع نمواً بنسبة ١٩٪ العام الماضي.

ونقلت وكالة تسنيم للأنباء، أمس السبت، عن المعهد قوله: إن إيران احتلت المرتبة الثانية عالمياً في زيادة إنتاجها النفطي العام الماضي.

ونما إنتاج إيران من النفط الخام والمكثفات في عام ٢٠٢٣ بنسبة ١٩٪ مقارنة بالعام السابق ووصل إلى ٣/٩٤ مليون برميل يومياً. وكانت إيران أنتجت في العام السابق ٣ ملايين و٣٣١ ألف برميل من النفط يومياً.

ويزيد نمو إنتاج النفط الخام والمكثفات الإيرانية بنسبة ١٩٪ في عام ٢٠٢٣، والذي تم تحقيقه على الرغم من استمرار العقوبات الأمريكية، بـ١٣ ضعف متوسط نمو إنتاج النفط العالمي ذلك العام. وبلغ إجمالي إنتاج النفط الخام والمكثفات في العالم عام ٢٠٢٣، ٨٢ مليوناً و٦٣٦ ألف برميل يومياً، بنمو ١/٤٪ مقارنة بالعام السابق.

وبناء على ذلك، حققت إيران رقماً قياسياً في إنتاج النفط بين كبار منتجي النفط خلال العام الماضي. في الواقع، لم يقم معظم منتجي النفط في العالم بزيادة إنتاجهم هذا العام فحسب، بل واجهوا أيضاً انخفاضاً في الإنتاج. على سبيل المثال، انخفض إنتاج النفط الخام والمكثفات في السعودية بنسبة ٨/٦٪ في عام ٢٠٢٣. وانخفض إنتاج العراق النفطي هذا العام بنسبة ٣/٩٪، والكويت ٤/٣٪، وسلطنة عمان ١/٥٪، والإمارات ٣/٤٪، والجزائر ٣/٤٪ وروسيا ١/١٪. وتعتبر كندا بنمو ١/٤٪، وأميركا بنمو ٨/٥٪، والأرجنتين بنمو ١٣/٨٪، والصين بنمو ٢/١٪ من الدول المهمة التي زادت إنتاجها.

وفي عام ٢٠٢٣، حققت دولة غويانا نمواً بنسبة ٤٠/٨٪ في إنتاجها النفطي واحتلت المرتبة الأولى عالمياً في هذا الصدد، رغم أن إنتاج البلاد من النفط لم يتجاوز ٣٩١ ألف برميل يومياً.

ووفقاً لإحصاءات معهد IE، كانت إيران سابع أكبر منتج للنفط الخام والمكثفات في العالم خلال العام الماضي، وكان ٤/٨٪ من إجمالي النفط الخام والمكثفات المنتجة في العالم مرتبطاً بإيران. ثم أتت أمريكا كأكبر منتج في العالم بحصة تبلغ ١٥/٦٪، وروسيا بنسبة ١٢/٨٪، والسعودية بنسبة ١١/٦٪، وكندا بنسبة ٦٪، والعراق بنسبة ٥/٢٪ والصين بنسبة ٥/١٪.

الصادرات تقفز لأعلى مستوى في ٥ سنوات

هذا وواصلت صادرات إيران من النفط الارتفاع مؤخراً، وبعد أن سجلت زيادة قوية في فبراير/ شباط ٢٠٢٤ بلغت مستوى قياسياً جديداً. ففي مايو/ أيار الماضي، قفزت صادرات الخام والمكثفات من طهران إلى أعلى مستوياتها منذ أغسطس/ آب ٢٠١٨، بالإضافة إلى معدل صادرات تراكمي للأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري يفوق دولاً عربية وأفريقية.

وبحسب معلومات تابعتها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، دفع هذا النمو المطرد في صادرات إيران من النفط إلى ترتيب رابع أكبر مصدري منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، رغم القيود المفروضة على تجارة الهيدروكربونات في البلاد منذ سنوات.

ولم تمر هذه النقلة مرور الكرام؛ إذ أثارت غضب أميركا التي تفرض عقوبات نفطية على طهران منذ سنوات طويلة وجددتها عام ٢٠١٨ في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، وألحقتها بعقوبات جديدة في ٢٧ يونيو/ حزيران الجاري.

موقع إيران في «أوبك»

تشير التوقعات إلى استمرار ارتفاع صادرات إيران من النفط خلال الأشهر المقبلة، في ظل مواصلة زيادة الإنتاج المحلي وتركيز الكويت ونيجيريا على تصدير منتجات مكررة في مصافيها بدلاً من تصدير الخام.

ويدل على ذلك تسجيل صادرات الكويت ونيجيريا من الخام انخفاضاً بمقدار ١٦٠ ألف برميل يومياً، مقارنة ببيانات يناير/ كانون الثاني الماضي.

ويبدو أن إيران ستحافظ على ترتيب مرتفع ضمن أكبر الدول المصدرة للخام والمكثفات في «أوبك»، خاصة مع استمرار التخفيضات الرئيسية والطوعية لمدة.

وكان تحالف «أوبك+» قد اتفق على تمديد الخفض الرسمي لكل الدول الأعضاء بمقدار مليوني برميل يومياً، والخفض الطوعي لـ٩ بنحو ١/٦ مليون برميل يومياً إضافية، حتى نهاية ٢٠٢٥.

ومددت دول أخرى في التحالف الخفض الطوعي المعلن العام الجاري بنحو ٢/٢ مليون برميل حتى نهاية سبتمبر/ أيلول المقبل، لتستأنف ضخ الإمدادات بصورة تدريجية في سوق النفط خلال عام حتى نهاية سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥.

وبخلاف ارتفاع صادرات إيران من النفط الشهر الماضي، زادت الصادرات العالمية للخام بنحو ٧٠٠ ألف برميل لتقترب من ٤٢ مليون برميل يومياً؛ لكنها مازالت أقل من مستويات الذروة التي سجلتها العام الماضي، وفق بيانات فورتسكا.

وما هي العوامل الرئيسية وراء نجاحها

كيف تفوّقت صناعة السيارات الكهربائية في الصين رغم العقبات الغربية؟

تسارعت صناعة السيارات الكهربائية في الصين على نحو كبير، وهو ما أدى سريعاً إلى استحواذها على حصة كبيرة من السوق العالمية وأثار قلق الحكومات الأجنبية.

وأفادت وكالة بلومبيرغ، إنه مع إغراق السيارات الكهربائية الصينية بالأسواق الدولية، فرضت دول مثل كندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تعريفات جمركية لحماية صناعات السيارات لديها.

ويسلط تقرير الوكالة الضوء على العوامل الرئيسية وراء نجاح السيارات الكهربائية في الصين، بما في ذلك الإعانات الحكومية الكبيرة، والقيادة الحكيمة، والتحركات الإستراتيجية للصناعة.

الرؤية الإستراتيجية والدعم الحكومي

تقول بلومبيرغ: إن أحد أهم العناصر الحاسمة في نجاح صناعة السيارات الكهربائية في الصين هو الرؤية الإستراتيجية لقادة مثل وان غانغ، وزير العلوم والتكنولوجيا من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٨.

وقد حدد «وان»، في وقت مبكر، أن شركات صناعة السيارات الصينية سوف تكافح من أجل التنافس مع العلامات التجارية الأجنبية في محركات الاحتراق الداخلي؛ لكنها رأت فرصة فريدة في تكنولوجيا الطاقة الجديدة، وفقاً لبلومبيرغ.

وقال الرئيس السابق لغرفة تجارة الاتحاد الأوروبي في الصين يورج ووتكي للوكالة: إن «رؤية وان وإجراءاته المبكرة كانت أساسية لجعل الصين رائدة على مستوى العالم في مجال السيارات الكهربائية».

وقدمت الحكومة الصينية ما لا يقل عن ٢٣١ مليار دولار من الدعم لقطاع السيارات الكهربائية في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى نهاية العام الماضي.

وقد حفز هذا الدعم المالي، إلى جانب قرارات إستراتيجية أخرى، مثل دعوة شركة تسلا التابعة لإيلون ماسك للتصنيع في الصين، على تطوير سلسلة توريد قوية للسيارات الكهربائية.

وتتجلى كفاءة سلسلة التوريد هذه في دلتا نهر اليانغتسي، حيث يمكن لشركات صناعة السيارات الكهربائية الحصول على جميع الأجزاء الضرورية في غضون ٤ ساعات.

تحديات تواجه المنافسين العالميين

ومع دخول نماذج السيارات الكهربائية الصينية، المعروفة بقدرتها على تحمل التكاليف، إلى الأسواق العالمية، تشعر الحكومات الأجنبية بقلق متزايد بشأن تأثيرها على صناعات السيارات لديها، وفقاً لبلومبيرغ.

وانضمت كندا مؤخراً إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في فرض رسوم جمركية على المركبات الكهربائية الصينية. وتهدف هذه التعريفات إلى حماية الصناعات المحلية، وهو ما يتيح لها الوقت لتصبح قادرة على المنافسة مع أسعار السيارات الكهربائية الصينية.

ومع ذلك، فان التعريفات وحدها قد لا تكون كافية. ويشير المحللون في بلومبيرغ إيكونوميكس إلى أن «الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا ستحتاج إلى الرؤية وريادة الأعمال والابتكار لتتناسب مع وتيرة الصين في سوق السيارات الكهربائية».

وفي حين أن التعريفات الجمركية قد توفر تخفيفاً مؤقتاً، فان بناء ميزة تنافسية سيتطلب جهداً كبيراً واستثماراً على المدى الطويل.

التوجهات المستقبلية

وتشير بلومبيرغ إلى أن التقدم السريع الذي حققته الصين في صناعة السيارات الكهربائية يأتي وسط تحديات اقتصادية أوسع نطاقاً، بما في ذلك تراجع سوق العقارات، والضغوط الانكماشية، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

ومن المرجح -وفقاً لبلومبيرغ- أن تتم معالجة هذه القضايا في الجلسة المكتملة الثالثة المقبلة للحزب الشيوعي الحاكم في الصين، المقرر عقدها في الفترة من ١٥ إلى ١٨ يوليو/ تموز المقبل. ومن المتوقع أن يرسم هذا التجمع مسار السياسة الاقتصادية طويل المدى لثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وتتوقع وكالة بلومبيرغ إنتليجنس أن تركز الجلسة المكتملة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال التكنولوجيا، وهو ما يمثل أولوية للرئيس الصيني شي جين بينغ.

وحذر شي من أن «التكنولوجيات الأساسية تخضع لسيطرة الآخرين»، مؤكداً على حاجة الصين إلى سد هذه الفجوة. ويتماشى هذا التركيز مع التقارير التي تفيد بأن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تدرس فرض المزيد من القيود على وصول الصين إلى تكنولوجيا الرقائق المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.

ورغم أن نتائج الجلسة المكتملة تظل غير مؤكدة، فان التوقعات تشير إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الاستهلاك وإنعاش سوق الأوراق المالية الراكدة. ومع ذلك، قد لا يكون هناك تحفيز اقتصادي كبير في المستقبل القريب، حيث تبنت الصين حتى الآن نهجاً حذراً.

قدمت الحكومة الصينية ما لايقل عن ٢٣١ مليار دولار من الدعم لقطاع السيارات الكهربائية في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى نهاية العام الماضي